المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/05/2015

آلية جديدة تتضمن أيضا خلية استماع ووحدات طبية في المستشفيات لفائدة الأطفال ضحايا العنف

رقم أخضر لتلقي شكايات الأطفال ضحايا سوء المعاملة

الرباط
عبد الحق بلشكر

أعلن المرصد الوطني لحقوق الطفل، الذي تترأسه الأميرة لالا مريم، أنه سيتولى خلق آلية لتلقي التبليغات من الأطفال ضحايا سوء المعاملة أو الاعتداءات، تنفيذا للبروتوكول الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل، التي تلزم المغرب بوضع آلية لتلقي شكاوى الأطفال ضحايا العنف.

جاء ذلك خلال لقاء نظمته منظمة اليونسكو، ووزارة التضامن والأسرة والطفولة يوم أمس بالرباط، بمناسبة اليوم الوطني لحقوق الطفل، والذي قدمت خلاله اليونسكو دراسة حول وضعية الأطفال في المغرب. وتتكون بنية هذه الآلية، التي تسمى «مركز الاستماع لحماية الأطفال ضحايا سوء المعاملة»، من أربعة محاور: الأول، توفير رقم أخضر، هو 2511 كالية معلوماتية للتواصل عن بعد، وقد اعتمده المرصد بعد موافقة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وبتنسيق مع شركة اتصالات المغرب، وهو رقم يقول مسؤولو المرصد إنه «يستجيب لتوصيات لجنة حقوق الإنسان ومتطلبات تطبيق البروتوكول الملحق باتفاقية حقوق الطفل».

ويأتي ذلك في إطار حملة أطلقتها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ومنظمة اليونيسيف لرعاية الطفولة، والمرصد الوطني لحقوق الطفل، يوم أمس، لوقف العنف ضد الأطفال تحت شعار: «الأطفال حاضرنا ومستقبلنا فلنحمهم». وستتوجه الحملة، التي ستتواصل إلى نونبر المقبل، إلى مختلف الفاعلين والمهنيين العاملين مباشرة مع الأطفال، وكذا إلى الأطفال أنفسهم للتوعية بخطورة العنف. التفاصيل ص 3

الأميرة لالا مريم تستعد لإطلاق آلية لتلقي شكايات الأطفال ضحايا سوء المعاملة

الرباط
عبد الحق بلشكر

بعدما وقع المغرب على البروتوكول الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل، التي تلزم المغرب بوضع آلية لتلقي شكاوى الأطفال ضحايا العنف، أعلن المرصد الوطني لحقوق الطفل، الذي تترأسه الأميرة لالا مريم، أنه سيتولى خلق هذه الآلية لتلقي التبليغات من الأطفال ضحايا سوء المعاملة، أو الاعتداءات، تنفيذا للبروتوكول.

جاء ذلك خلال لقاء نظمته منظمة اليونيسكو، ووزارة التضامن والأسرة والطفولة أمس بالرباط، بمناسبة اليوم الوطني لحقوق الطفل، والذي قدمت خلاله اليونيسكو دراسة حول وضعية الأطفال في المغرب. وتتكون بنية هذه الآلية التي تسمى «مركز الاستماع لحماية الأطفال ضحايا سوء المعاملة»، من أربعة محاور: الأول، توفير رقم أخضر، هو 2511 كالية معلوماتية للتواصل عن بعد، وقد اعتمده المرصد بعد موافقة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وبتنسيق مع شركة اتصالات المغرب، وهو رقم، يقول مسؤولو المرصد إنه «يستجيب لتوصيات لجنة حقوق الإنسان ومتطلبات تطبيق البروتوكول الملحق باتفاقية حقوق الطفل».

وسيمكن هذا الرقم المجاني من التوصل بشكايات الأطفال بخصوص سوء المعاملة التي يتعرضون لها، حيث سيتم خوض حملة إعلامية للتعريف بهذا الرقم المجاني، وسيكون بالإمكان استعمال الإنترنت عبر موقع المرصد للاتصال بهذا الرقم. الثاني، هو خلق توفير «تطبيق» خاص بالتبليغ سيمكن من وضع قاعدة بيانات حول الاعتداءات على الأطفال يتم تجميعها من خلال كل البيانات التي توفرها الصحافة والضحايا والمؤسسات المعنية، حول الاعتداء على الأطفال وستمكن قاعدة المعطيات هاته، من وضع برنامج لحملات تحسيسية لتفادي المس بحقوق الطفل.

المحور الثالث، هو خلية الاستماع والحماية ومقرها سيكون داخل المرصد الوطني لحقوق الطفل، ومهمتها التدخل لدى الهيئات الإدارية والقضائية المعنية للتكفل بالأطفال ضحايا العنف. كما تربط الخلية الاتصال بالمستشفيات بتنسيق مع وزارة الصحة لتحمل العلاجات الطبية والنفسية والاجتماعية للأطفال.

والرابع، هو خلق وحدات التوجيه الطبي، وسيكون مقرها في مستشفى الأطفال التابع للمركز الاستشفائي الجامعي بالرباط، ووحدات أخرى في المستوصفات والمراكز الاستشفائية الأخرى. وستكون مهمة هذه الوحدات هي استقبال والتكفل بالأطفال ضحايا سوء المعاملة. وستستفيد هذه الوحدات من خبرة المساعدات الاجتماعيات، ويهدف المرصد إلى تعميم هذه الوحدات على مستوى المستشفيات خلال أمد متوسط.

وفي سبيل تفعيل هذه الآلية، قام المرصد الوطني لحقوق الطفل بتوقيع عدة اتفاقيات مع كل من وزارة العدل والحريات، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة الصحة، ووزارة التضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وحسب مصدر من المرصد، فإنه سيتم الإعلان عن هذه الآلية قريبا من طرف الأميرة لالا مريم.

اللوبيات الانتخابية تفشل في تحريض المواطنين على مواجهة قرار وزارة الصحة إغلاق «بويا عمر»

لم يتجاوز عدد المحتجين 70 شخصا

■ فنن العفاني

لم يستسغ اللوبي المستفيد من الريع الناتج عن احتجاز مئات من المختلين عقليا بضريح «بويا عمر»، إعلان وزارة الصحة عن خطة لنقل هؤلاء النزلاء المحتجزين إلى المستشفيات المختصة وإخلاء الضريح، وذلك عبر إطلاق «مبادرة «الكرامة»، وقام اللوبي في محاولة استباقية منه للحيلولة دون تطبيق الخطة بتحريض مجموعة من الأشخاص بينهم عائلات النزلاء على الاحتجاج ضد هذا القرار بالتوجه إلى مقر عمالة قلعة السراغنة واقتحامها.

وأورد مصدر من قلعة السراغنة لجريدة « بيان اليوم، أن المحتجين الذين قصدوا مقر العمالة، على خلاف ما تم الترويج له لم يتجاوز عددهم 70 شخصا، وأن 90 في المائة منهم ليسوا عائلات وأهالي المحتجزين بل أفراد مرتبطين باللوبي الانتخابي الذي عباهم من أجل الاحتجاج على القرار الصادر عن وزارة الصحة القاضي بنقل النزلاء المرضى إلى المستشفيات وإخلاء الضريح وتأهيله، على اعتبار أن هذا التأهيل سيحرمهم من الريع التجاري الناتج عن استغلال فضاءات الضريح، في استقبال المئات من النزلاء المصابين بأمراض النفسية والعقلية ، حيث تصل المبالغ التي يتم الحصول عليها نتيجة هذه العمليات إلى حوالي 8 ملايين درهم، فضلا عن الأموال المتحصلة من استقبال الآلاف الزوار سنويا .

وقال المصدر، «إن لوبي الانتخابات التشريعية والجماعية لم يستسغ المبادرة التي أعلنت عنها وزارة الصحة والتي سيتم إطلاقها قريبا، واعتمد على تواطؤات مع عدد من الأطراف في محاولة للضغط من أجل إبقاء الوضع على ما هو عليه، والذي يحقل بريع مالي وفير و بمظاهر للانتهاكات الخطيرة، والتي لاتصل فقط إلى المعاملة السيئة، بل إلى الاستغلال الجنسي والاتجار في البشر بالنسبة للنساء والفتيات، كما يستغل المكان محتجزا لبعض الأشخاص ذوي الحقوق في قضايا تهم الإرث، حيث تعمد بعض أفراد من العائلات إلى احتجاز الأبناء على خلفية حرمانهم من الإرث.

وأفاد المتحدث، أن عامل الإقليم محمد صبري تدخل وكلف الكاتب العام باستقبال المحتجين بحضور المندوب الجهوي للصحة خالد الزنجاري، حيث تم، بسط مكونات المبادرة التي ستطلقها وزارة الصحة، والتأكيد على ضرورة التعاون من أجل تفعيل تلك العملية الطبية الإنسانية والتي ستتم بتنسيق مع السلطات المحلية وإشراف ومواكبة من وزارة الداخلية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل فك أسر النزلاء المحتجزين وتمكينهم من العلاج الطبي والنفسي داخل المستشفيات المختصة، بل و توفير الأسرة داخل المستشفيات القريبة من محل سكناهم بالإضافة إلى توفير الأدوية اللازمة لعلاجهم وكذا تتبع حالتهم الصحية من خلال فرق طبية متنقلة.

وفي اتصال هاتفي مع محمد الساوري عضو اللجنة المركزية لحزب التقدم والاشتراكية والكاتب الإقليمي للحزب بقلعة السراغنة، أكد للجريدة، على أن ملف «ضريح بويا عمر من أعقد الملفات ويطرح مجموعة من الإشكالات، مشيرا إلى أن مجموعة من اللوبيات تحاول استغلاله بالضغط في اتجاه الحيلولة دون تأهيله ودون نقل المرضى المصابين بأمراض عقلية ونفسية، الذين يعد إيواءهم موردا ماليا مهما لهؤلاء، بل المحرك الاقتصادي لمجموعة من الأشخاص. وأبرز أن إعمال المقاربة الحقوقية والطبية التي أعلنت عنها وزارة الصحة عبر مبادرة«إكرام» يعد أمرا في غاية الأهمية ويتطلب إطلاق حملة تحسيسية موسعة لفائدة الساكنة بشأن خطورة استغلال الضريح في أعمال وممارسات في حق أشخاص مرضى تعد وصمة عار في حال استمرارها ستصم المنطقة وأبناءها للأبد ، مشددا على أن يشمل تأهيل الضريح الجانب الاقتصادي بالبحث عن بدائل، خاصة وأن فضاءاته تندرج ضمن الدورة الاقتصادية للمنطقة بأكملها .

الصبار يدعو إلى استضافة الانفصاليين في القنوات العمومية

3385/1

اليزمي يعد دراسة حول ضحايا الألغام في الصحراء المغربية

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار وسائل الإعلام العمومية المغربية إلى تغيير استراتيجيتها في تعاطيها مع ملف الوحدة الترابية، والانفتاح على الانفصاليين في قضية الصحراء المغربية واستضافتهم في القنوات العمومية للاستماع إلى آرائهم وطرحهم، وبرر ذلك بأنه يأتي في إطار التعدد والانفتاح.

وأبدى الصبار الذي كان يتحدث خلال ندوة نظمت السبت بالرباط، حول موضوع "دور وسائل الإعلام في قضية الوحدة الترابية"، رغبته في سماع طرح الانفصاليين بقوله "في مشهدنا الإعلامي اليوم، باستثناء بعض الصحف المكتوبة لم نسمع لآراء الطرح الانفصالي في قضية الصحراء"، متسائلا "هل يخيفنا في المشهد الإعلامي اليوم أن نستضيف شخصا له طرح انفصالي، أين يكمن المشكل، هل ليست لنا القوة لإقناع المشاهدين بأحقية طرحنا للموضوع؟".

التفاصيل في الصفحة 2

الصبار يدعو إلى استضافة الانفصاليين في القنوات العمومية

اليزمي يعد دراسة حول ضحايا الألغام في الصحراء المغربية

3385/2

لكبير بن لكريم

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار وسائل الإعلام العمومية المغربية إلى تغيير استراتيجيتها في تعاطيها مع ملف الوحدة الترابية، والانفتاح على الانفصاليين في قضية الصحراء المغربية واستضافتهم في القنوات العمومية للاستماع إلى آرائهم وطرحهم، وبرر ذلك بأنه يأتي في إطار التعدد والانفتاح.

وأبدى الصبار الذي كان يتحدث خلال ندوة نظمت السبت بالرباط، حول موضوع "دور وسائل الإعلام في قضية الوحدة الترابية"، رغبته في سماع طرح الانفصاليين بقوله "في مشهدنا الإعلامي اليوم، باستثناء بعض الصحف المكتوبة لم نسمع لآراء الطرح الانفصالي في قضية الصحراء"، متسائلا "هل يخيفنا في المشهد الإعلامي اليوم أن نستضيف شخصا له طرح انفصالي، أين يكمن المشكل، هل ليست لنا القوة لإقناع المشاهدين بأحقية طرحنا للموضوع؟".

وفي جانب آخر كشف الصبار عن أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد دراسة تهم ضحايا الألغام بالصحراء، وعاد لينتقد بعض الصحف والمواقع الإلكترونية التي قال إنها تنحاز للإثارة وتخوض في شرف الناس وكرامتهم دون تقيد بأخلاقيات المهنة، واصفا ما يقع في بعض الصحف والمواقع بـ"التسيب"، مشيرا إلى أن حرية الرأي والتعبير ليست مطلقة بل لها قيود يتعين الالتزام بها في إطار من المهنية والمسؤولية.

ووصف الصبار علاقة وسائل الإعلام باللجان الجهوية لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية باتسامها بنوع من التوتر الناتج عن عدم فهم بعض الصحفيين لأدوار المجلس، مشيرا إلى أن سوء الفهم سيتم التغلب عليه بفضل الدورات التكوينية التي خضع لها بعض الصحفيين.

ودعا الصبار إلى ضرورة تبني خطاب جديد في قضية الصحراء يتجاوز الخطاب "الدعائي"، و"الخشبي"، الذي يستنجد بالوقائع التاريخية فقط، مبرزا أن وسائل الإعلام مطالبة بتبني خطاب إقناعي جديد، وجذاب داخليا وخارجيا.

وفي ذات السياق شدد مصطفى الكثيري، رئيس شبكة جمعيات ومنظمات المجتمع المدني لدعم الوحدة الترابية والمواطنة، على الدور الذي يلعبه الإعلام الوطني في دعم القضية الوطنية، من خلال قدرته على تشكيل وصنع رأي عام يدعم القضية، وشدد المتحدث على ضرورة وصول وسائل الإعلام إلى مخيمات تندوف من خلال بلورة مضامين إعلامية مقنعة وغيورة على الوطن.

ومن جهته، انتقد حسان بوقنطار، الأستاذ بجامعة محمد الخامس، تعاطي وسائل الإعلام العمومية مع ملف الصحراء المغربية، وعدم التزامها بالمهنية وأخلاقيات المهنة كما هو متعارف عليها قانونيا. ودعا المتحدث وسائل الإعلام إلى تجديد خطابها والانفتاح على مختلف الآراء والتيارات في إطار من الديمقراطية والتعدد والانفتاح.

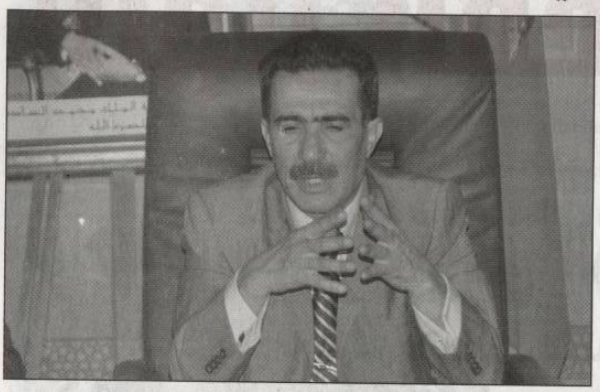

محمد الصبار

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال -خريبكة تشارك في يوم دراسي حول سياسة إدماج المهاجرين بالمغرب

6/9996

شارك ذ علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة، في أشغال اليوم الدراسي المنظم من طرف جامعة السلطان مولاي سليمان بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال-خريبكة، حول «سياسة إدماج المهاجرين بالمغرب : حصيلة أولية وآفاق»، وذلك يوم الثلاثاء 28 أبريل 2015، برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال. وقد أبرز السيد الرئيس الأهمية الكبيرة التي يكتسيها موضوع الهجرة، وإدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب، مشيرا إلى التجاذبات الجيواستراتيجية، والأزمات التي تعرفها بعض دول جنوب الصحراء، وبعض الدول العربية، مما يجعل من المغرب موضع استقرار وليس مجرد بلد عبور. وهو ما يحتم على المغرب تجهيز بنيات استقبال قانونية واجتماعية لتسهيل إدماج المهاجرين واللاجئين بالمغرب، الشيء الذي يفرض التعاطي بشأنه وفق مقاربة تشاركية مندمجة تأخذبالاعتبار جميع الأبعاد، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الهوياتية. يذكرأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كان قد أصدر في شتنبر 2013 خلاصات تقريره حول الهجرة دعا فيه الفاعلين المعنيين إلى العمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني. وهو التقرير الذي تفاعلت مع الحكومة وقامت بوضع سياسية جديدة في مجال الهجرة تعتمد، وفقا للتوجيهات الملكية، على مقاربة شمولية وإنسانية تلتزم بمقتضيات القانون الدولي وتتبنى التعاون المتعدد الأطراف. وقد شكلت أولى مراحل هذه السياسة الإعلان عن انطلاق عملية تسوية استثنائية لوضعية فئات من المهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية بناء على جملة من المعايير بالإضافة إلى تنصيب اللجنة الوطنية لتتبع ملفات التسوية ودراسة الطعون.

عبد السلام بورقية

شخصيات سياسية وحقوقية مغربية توجه انتقادات لتعاطي الاعلام مع قضية الصحراء

الرباط . «القدس العربي»: وجه عدد من الشخصيات الحقوقية والسياسية المغربية انتقادات لتعاطي وسائل الاعلام المغربية مع قضية الصحراء الغربية المتنازع عليها مع جبهة البوليساريو ودعوا إلى تدبير اعلامي للنزاع أكثر انفتاحا على مختلف الأراء المعنية بما فيها الاراء المناهضة لمغربية الصحراء.

ودعا محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي)، وسائل الإعلام العمومية في ندوة نظمت في الرباط، حول موضوع «دور وسائل الإعلام في قضية الوحدة الترابية» إلى تغيير استراتيجيتها في تعاطيها مع ملف الوحدة الترابية، و»استضافة ذوي الطرح الانفصالي في قضية الصحراء في القنوات العمومية للاستماع إلى آرائهم في إطار من التعدد والانفتاح.»

وقال «في مشهدنا الإعلامي اليوم، باستثناء بعض الصحف المكتوبة لم نسمع لآراء الطرح الإنفصالي في قضية الصحراء» وتساءل «هل يخيفنا في المشهد الإعلامي اليوم أن نستضيف شخصا له طرح انفصالي، أين يكمن المشكل، هل ليست لنا القوة لإقناع المشاهدين بأحقية طرحنا للموضوع؟». وانتقد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بعض الصحف والمواقع الالكترونية التي «تنحاز للإثارة وتخوض في شرف الناس وكرامتهم دون تقيد بأخلاقيات المهنة»، حيث «وقع تسيب في بعض الصحف والمواقع لأن حرية الرأي والتعبير ليست مطلقة بل لها قيود يتعين الالتزام بها في إطار من المهنية والمسؤولية.»

وأوضح أن علاقة وسائل الإعلام باللجان الجهوية لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية (الصحراء) اتسمت في البداية بنوع من التوتر الناتج عن عدم فهم بعض الصحافيين لأداور المجلس، مشيرا إلى أن سوء الفهم سيتم التغلب عليه بفضل الدورات التكوينية التي خضعها لها بعض الصحفيين.

وشدد الصبار على ضرورة تبني خطاب جديد في قضية الصحراء يتجاوز الخطاب «الدعائي»، و«الخشبي»، الذي يستنجد بالوقائع التاريخية فقط، وقال أن وسائل الإعلام مطالبة بتبني خطاب إقناعي جديد، وجذاب داخليا وخارجيا.

وأكد مصطفى الكثيري، رئيس شبكة جمعيات ومنضمات المجتمع المدني لدعم الوحدة الترابية والمواطنة، على الدور الذي يلعبه الإعلام الوطني في دعم القضية الوطنية، من خلال قدرته على تشكيل وصنع رأي عام يدعم القضية. وشدد على ضرورة وصول وسائل الإعلام إلى مخيمات تندوف من خلال بلورة مضامين إعلامية مقنعة وغيورة على الوطن.

وانتقد حسان بوقنطار، الأستاذ بجامعة محمد الخامس، تعاطي وسائل الإعلام العمومية مع ملف الصحراء المغربية، وعدم التزامها بالمهنية وبأخلاقيات المهنة كما هو متعارف عليها قانونيا. ودعا وسائل الإعلام إلى تجديد خطابها والانفتاح على مختلف الآراء والتيارات في إطار من الديمقراطية والتعدد والإنفتاح.

http://www.alquds.co.uk/?p=347048

24 ماي 2006، الوجه الآخر لـ"عهد قديم متجدد"

قبل تسع سنوات، وبالضبط يوم 24 ماي2006، دشن المخزن عهدا جديدا في مسلسل استهدافه للعدل والإحسان باعتبارها صوتا معارضا وخصما سياسيا عنيدا متمنعا عن التطويع والترويض؛ عهد ومرحلة جديدة لمسلسل قديم تعود بداياته لخريف 1974، منذ أن تقدم الأستاذ عبد السلام ياسين للملك الحسن الثاني رحمهما الله بالرسالة النصيحة: الإسلام أو الطوفان، دعاه فيها لتوبة على غرار توبة سيدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ردا للمظالم وإرساء للعدل.

ومنذ ذلك التاريخ، لم تفتر ولم تتوقف الماكينة المخزنية عن استهداف الجماعة مستعملة كل الأساليب: الاعتقال، الشائعات، الحصار، المحاكمات الصورية، تشميع البيوت، الحرمان من الوثائق، المنع من أداء شعيرة الحج، التضييق على الأرزاق، الحرمان من الفضاءات والهيئات العامة، استهداف الأعراض، ... فقد توالت الحكومات وتغيرت الوجوه وتعددت الشعارات المبشرة بدولة الحقوق والحريات، ولم يبرح ملف العدل والإحسان مكانه، في إشارة أنه ملف سيادي بامتياز.

قبل أيام صدر تقرير عن هيئة حقوقية دولية يتهم أجهزة الدولة بالتعذيب الممنهج للمعارضين، وكالعادة جند النظام من ينافح عن مسلسل إصلاحاته، لا سيما في مجال حقوق الانسان، وبعيدا عن التدقيق في مضامين التقرير الحقوقي الأخير، يكفي أن نذكر ببعض الممارسات التي تدحض الادعاءات الرسمية وتفضح واقع حقوق الانسان في مغرب **المجلس الوطني لحقوق الانسان**، ومن ذلك: هل يستقيم في دولة حقوق الانسان أن يتابع كل من يغرد خارج سرب المخزن بتهمتي الخيانة الزوجية أو إهانة رجل أمن أثناء مزاولة عمله؟ هل يستساغ في دولة حقوق الانسان أن تضايق السلطة على هيئة حقوقية: الجمعية المغربية لحقوق الانسان؟ هل يستقيم أن تمنع هيئة مجتمعية مدنية سلمية من الحق في استعمال الفضاء العام والإعلام العمومي: العدل والإحسان نموذجا؟ هل تجاوز النظام وهن بيت العنكبوت ليستشعر الخطر من عضوية عضو أو متعاطف مع العدل والإحسان في مكتب جمعية حي أو قرية معزولة أو جمعية أمهات وآباء تلاميذ مدرسة؟

في الذكرى التاسعة لحملة "العهد الجديد"، ليس الغرض التذكير بمظلومية الجماعة، بل الغرض هو كشف سر استهداف الأجهزة المخزنية للمعارضين السياسيين عموما والعدل والإحسان تحديدا؟ هل فكر الجماعة انقلابي متطرف يهدد الاستقرار العام للمجتمع؟ هل تصور الجماعة على مستوى القيم والهوية يتعارض وعقيدة المجتمع وهويته؟ هل تهدد الجماعة بوجودها وخطابها تماسك المجتمع؟ لا شيء من ذلك، والنظام بما يجند من أجهزة استخبارية ووسائل تنصتية جهنمية يقر بذلك، وإن لم يعلن عنه، فما السر في هذا الاستهداف إذن؟

للتذكير، إن الأنظمة الاستبدادية عبر التاريخ تحبذ منازلة خصومها في مربعات العنف والسرية والتعامل مع الخارج، والعدل والإحسان أفاء الله تعالى عليها منذ نشأتها وأكرمها بقيادة ربانية اهتدت ـ فضلا من الله وتكرما ـ فنبذت هذه الأساليب المفضية للمربعات السابقة، وحيث إن الجماعة تقترح مشروعا مجتمعيا أسُّه العدالة الاجتماعية وغايته الحرية والكرامة، وهو ما يتنافى ومقاصد الاستبداد، غدت الجماعة مهددا استراتيجيا للاستبداد، لا سيما وقد خبر مؤهلاتها في التعبئة الشعبية، وخبر نجاعة أساليب تأهيلها وتربيتها للأعضاء، وخبر قوة خطابها وصدقية مواقفها ووتيرة تنامي شعبيتها، وهي محاصرة مضطهدة، فكيف إذا خُلِّي بينها وبين الشعب ومُكنت من استعمال حقها في الإعلام العمومي والفضاءات العامة تبسط فكرها وتعرض تصورها ومشروعها؟

اليوم، وقد تجاوزت جماعة العدل والإحسان أربعين سنة على إطلاق مشروعها المجتمعي التغييري، مطالبة بتقييم أدائها وحضورها الميداني، سواء على المستوى الشعبي أو على مستوى الهيئات الفاعلة في المجتمع. تقييم ضروري من مقتضيات تخليد المحطات المفصلية في مسيرة الهيئات المجتمعية وقوفا على المنجزات والمكتسبات ورصدا للعثرات وجوانب التقصير.

وعليه، هل ما زالت القراءة التي تأسس عليها مشروع العدل والإحسان سليمة أم أن العقود الأربعة بينت الخلل وضعف البناء والتماسك؟ وعلى المستوى التنظيمي والهيكلي، هل تطور وواكب التزايد العددي للأعضاء واستوعب مختلف الوافدين على صفوفها أم تراه ظل متحجرا؟ وعلى نفس المستوى الهيكلي والمؤسسي، ما درجة حيوية وديناميكية الأجهزة التنظيمية في صناعة القرارات وبلورة الرؤى والمشاريع في مختلف المجالات؟ وما حجم التواصل مع العاملين في الساحة بناء للثقة بين فرقاء تختلف وتتباين مرجعياتهم التي يراهن عليها النظام لإذكاء الخلاف والصراع بينهم ليخلو له الجو فيبيض ويصفر، ويستفرد بكل خصم أعزل؟ وأخيرا، هل أضحت العدل والإحسان وقد تجاوزت الأربعين حِجّة قوة اقتراحية ومشتلا لتخريج أطر الدولة وليس الدعوة فقط؟

خصم أعزل؟ وأخيرا، هل أضحت العدل والإحسان وقد تجاوزت الأربعين حِجّة قوة اقتراحية ومشتلا لتخريج أطر الدولة وليس الدعوة فقط؟

أسئلة يتطلب الجواب عليها جهدا وتتبعا ميدانيا حبذا التصدى له من طرف الهيئات البحثية ومن يصنفون باحثين أكاديميين، حرصا على الموضوعية وتفاديا للوقوع في الإطراء وتضخيم الذات. وفي انتظار أن تتوفر الشروط وترفع القيود والحواجز الإقصائية، أقول متحرّيا الموضوعية والأمانة:

ـ لقد أبانت الأعوام الأربعين أن قراءة الجماعة في شخص مؤسسها ومرشدها جدد الله عليه الرحمات كانت مسددة يشهد بذلك ما أجراه الله تعالى من أحداث ومقادير، لعل آخرها الحراك الشعبي الذي جرف طوفانه . وما يزال . عروشا ظن مستبدوها أنهم مخلدون، وأنها بعدهم للذرية سائرة مُورثة؛ طوفان شعبي يشكل مقدمة لتصالح الشعوب مع هويتها، وليس زرع كيانات تسيء للإسلام باسمه في مفاصلها إلا محاولات يائسة لتلغيم الساحة وتنفير شعوب العالم . والغرب تحديدا . من رسالة الإسلام ورحمته: "يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ".(سورة التوبة:32)

ـ تشكل هياكل وأجهزة الهيئات المجتمعية مادة حيوية للتقييم، من خلال تماسكها وتكاملها وتناغمها سيرا، ومن خلال حيويتها وفاعليتها أداءً؛ ويعتبر هذا المجال في جماعة العدل والإحسان أكثر المجالات حيوية وتطويرا، بل إن الباب الرابع في كتاب "المنهاج النبوي: تربية وتنظيما وزحفا" الذي يلخص تصور الجماعة دائم التطوير والتجديد، كما أن انتظام انعقاد المجالس والمؤتمرات الشورية للجماعة وفق دوريات معلومة دليل آخر على حسن اشتغال هذه الأجهزة وحيويتها وما ينبثق عنها من مبادرات ومشاريع وقرارات ومواقف من مختلف ما تشهده الساحة وطنيا وإقليميا ودوليا.

ـ إن المتتبع لأداء الجماعة يقف على حجم المنجز في مجال التواصل مع أحرار وفضلاء هذا البلد أشخاصا وهيئاتٍ، ويكفي دليلا أن الميثاق والحوار الوطني اللذين دعت لهما الجماعة غداة تأسيس الدائرة السياسية للعدل والإحسان، قبل عقد ونصف اعتبرا وهْما وحلما بعيد المنال، أصبح اليوم، إلى جانب المقاربة التشاركية، وبعد الحراك الشعبي 2011ـ واقعا ومطلب حملة المشاريع التحررية في المغرب دون استثناء. والجماعة . والحمد لله . فاعل مخطوب الود لما أبانت عليه من نكران للذات وقناعة مبدئية بالحوار، وما تميزت به من نُضج وإيمان بالتعدد في الرؤى واحترام الرأي المخالف ووضوح وثبات في المواقف وصدق في معانقة هموم الشعب.

ـ إن الجماعة، ومن خلال ما تحفل به صفوفها من كفاءات وأطر معتبرة في تخصصاتها، وما تتميز به من فاعلية ونجاعة في التأهيل وتشجيع على تعميقه واستكماله مرشحة ليس لتشخيص الواقع ورصد معطياته، على شح ما تسمح به القبضة الحديدية المخزنية من معلومات، بل مؤهلة من خلال مكاتبها التخصصية وأجهزتها القطاعية لتقديم بدائل لما تتخبط فيه قطاعات مجتمعية من ترد وتدهور تشهد به التقارير الدورية الرسمية منها قبل الأجنبية.

في كلمة واحدة، تعتبر جماعة العدل والإحسان نفسها هيئة مجتمعية، من الشعب وإليه، حريصة كل الحرص على تجاوز ويلات تبعات عقود الفساد والاستبداد، مستعدة لمد اليد لكل الفضلاء والغيورين على مستقبل العباد والبلاد تفاديا لما زلزل ويزلزل دولا حسِبت نفسها ـ غرورا واستخفافا بإرادة شعوبها ـ في منأى عن أي تهديد لعروشها، ومؤكدة أن لا خلاص ولا نجاة ولا نجاح في تغيير حقيقي وسلمي إلا باعتماد مقاربة تشاركية على مرآى ومسمع من الشعب.

إن إصرار المخزن على استهداف الجماعة بشتى أنواع التضييق، وأحيانا بأساليب تأتي بنتائج عكسية تعري وجه النظام التسلطي، دليل عملي على صواب تصور العدل والإحسان وتماسك مشروعها وصدق مواقفها ونبل غايتها منافحة عن حق الشعب في عدالة اجتماعية وحياة كريمة، وإلا لماذا تجَنَّدُ كل هذه الإمكانيات الاستخباراتية لرصد حركة الجماعة وتتبع خطوات أعضائها، لو كانت كما تسوق أبواق المخزن خرافية واهمة تجاوزها قطار التاريخ معزولة شعبيا!؟

http://www.hespress.com/writers/264778.html

المنتدى و شبكة أمان يناقشان « الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب في شمال افريقيا و الشرق الأوسط »

يستقبل المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصـــاف الجمع العام لشبكة أمان التي تضم هيئات حقوقية عاملة في مجال تأهيل ضحايا التعذيب والوقاية منه في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط وذلك في 30 مايو 2015.

وتمهيدا لهذا الجمع العام وبشراكة مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان **وبدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، سوف يتم تنظيم ندوة اقليمية يوم 29 مايو 2015 حول :« الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب في شمال افريقيا و الشرق الأوسط »

و سيشارك في هذه الندوة ممثلين عن الجزائر و تونس وموريطانيا وليبيا ومصر وفلسطين والأردن ولبنان والعراق(اقليم كردستان) والكويت وإيران والبحرين.

وتهدف هذه الندوة إلى الوقوف على حالة البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية التعذيب في المنطقة كما ستتوقف عند تجارب المغرب ودول المنطقة المصادقة على البروتوكول، في مجال التحضير لوضع الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

http://www.zoompresse.com/news7017.html

ندوة بعنوان "الحق في الوصول إلى المعلومة" في مدينة طنجة

في أول نشاط لها بعد تأسيسها رسميا، نظمت مجموعة عمل منظمة حريات الإعلام والتعبير "حاتم" بطنجة، ندوة حول موضوع "الحق في الوصول إلى المعلومة"، وذلك مساء يوم الجمعة 22 ماي 2015 بمقر مجلس جهة طنجة –تطوان.

هذه الندوة، التي استقبلت عددا مهما من الصحفيين والنشطاء الإعلاميين والحقوقيين، وكذا رجال القانون والسياسيين والجمعويين، ناقشت موضوع الحق في الوصول إلى المعلومة بوصفه مبدأ دستوريا، ومن حيث كونه حقا من حقوق الإنسان وأيضا جزءا من حرية العمل الإعلامي، كما تطرقت إلى مشروع القانون المنظم لهذا الحق، والذي تعتريه مجموعة من المؤاخذات.

وقبل الشروع في المداخلات، تم عرض مجموعة من رسوم الكاريكاتور، للفنان المغربي عبد الغني الدهوده، رسام الكاريكاتور بيومية "المساء"، وعضو هيأة تدبير مجموعة عمل منظمة "حاتم" بطنجة، وهي رسوم صبت جزء منها في موضوع الحق في الوصول إلى المعلومة وحرية الصحافة، فيما تناول الجزء الآخر قضايا متنوعة.

وبعد الاستماع إلى الكلمة الترحيبية والتعريفية بمنظمة "حاتم" وبأهدافها، والتي ألقتها منسقة مجموعة عمل المنظمة بطنجة، الإعلامية فرحانة عياش (نسخة منها مُرفقة بهذا التقرير)، أعطيت الكلمة للمحاضرين الذين شاركوا في تنشيط الندوة، ويتعلق الأمر بكل من الأستاذ محمد العوني، رئيس منظمة "حاتم"، والأستاذ إبراهيم الشعبي، المدير الجهوي لوزارة الاتصال بطنجة، والأستاذة خديجة جنان، المحامية بهيأة طنجة، والأستاذ عبد الصبور عقيل، ممثل **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة**، والأستاذ أحمد الدافري، الصحفي والمتخصص في قضايا الإعلام.

وتحدث الأستاذ العوني، في مداخلته، عن أهمية الحق في الوصل إلى المعلومة، التي نبه إلى أنه ليس حكرا على الصحفيين، بل يجب أن يكون مكفولا لجميع المواطنين، واصفا هذا الحق بأنه طريق للحد من مختلف مظاهر الفساد، والحفاظ على المال العام وضمان الشفافية والنزاهة.

وعلى مستوى الواقع، أورد الأستاذ العوني، أن المغرب يعرف تضييقا على المعلومة وحرمانا للمواطنين، وفي مقدمتهم الصحفيين، منها، وهو ما يعكسه الانغلاق الشديد للإدارات العمومية، مستغربا خوف الجهات الرسمية من

تمكين الجميع من حقهم في المعلومات، ضدا على النص الدستوري نفسه.

وحول القانون المقترح لتنظيم الحق في الوصول للمعلومة، أورد الشعبي أنه أتى للتضييق على هذا الحق، معتبرا أن مقتضياته ناقصة ولا تخدم حرية العمل الإعلامي وتعمل جاهدة على تضييق فضاء المعلومات المتاح الحصول عليها، داعيا إلى إعادة النظر في هذا المشروع، وفتح للنقاش، للخروج بقانون يضمن الحق المذكور ويبرز التزامات كل طرف من الناحية التنظيمية بما في ذلك الدولة.

أما الأستاذ إبراهيم الشعبي، المدير الجهوي لوزارة الاتصال، والذي تحدث أيضا بوصفه صحفيا، فقد أبدى استغرابه من قرار جعل وزارة الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات، مسؤولة عن إخراج قانون الحق في الوصول إلى المعلومة إلى حيز الوجود، مذكرا بتصريح الوزير محمد مبدع حول كونها وزارة تعج بالفساد وتعاني من الجمود.

ونبه الأستاذ الشعبي أيضا إلى أن هذا القانون الذي كان إلى منتصف العام الماضي محط نقاش وجدل كبير نظرا إلى عدم رضا فاعلين مدنيين وحقوقيين عن بنوده، اختفى تماما من على ساحة التداول، ودخل إلى مرحلة السرية، ما جعل كثيرين غير متفائلين بالنسخة التي ستخرج للوجود.

وأورد الأستاذ الشعبي أن الصحفيين يعانون كثيرا جراء حرمانه من حقهم في الوصول غلى المعلومة وإيصالها للمواطنين، حيث إن جل الغدارات العمومية تفتقر لأقسام تواصلية مكونة ومدربة على التعامل مع الجسم الصحفي ولها صلاحيات إعطاء المعلومات للراغبين فيها.

من جانبها تحدثت المحامية خديجة جنان، وهي أيضا عضو هيأة تدبير "حاتم" بطنجة، عن كرونولوجيا الحق في الوصل إلى المعلومة، والتي نصت عليها أبرز التشريعات العالمية، مشددة على كونها صارت حقا ثابتا من حقوق الإنسان.

وأضافت الأستاذة جنان أن المغرب ينص في دستوره في المادة 27 على الحق في الوصول إلى المعلومة ويتصدى لمحاولات منعها عن المواطنين، وتوجد أيضا بنود دستورية أخرى تصب في هذه الخانة، لكن في المقابل لا يوجد نص تشريعي في المستوى المطلوب لمواكبة هذا الحق تنظيميا، بل إن هناك بنودا في القانون الجنائي تعادي هذا الحق وتعاقب على تفعيله عمليا.

أما الأستاذ عبد الصبور عقيل، ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، فأورد أن الحق في الوصول إلى المعلومة يصنف ضمن حقوق المواطن، ودليل على مدى ديمقراطية المجتمع، كما أنه صمام أمان لمبادئ النزاهة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وذكر الأستاذ عقيل بتضحيات الإعلاميين والحقوقيين المغاربة ونضالهم من أجل انتزاع هذا الحق، لكن القانون المقترح لتنظيمه، في نسخته التي خرجت للوجود، لا تتماشى وضرورة تمكين المواطن من المعلومة، على اعتبار

المطبات التي يضعها في طريق الوصول للمعلومة، مبديا موقف الجهة التي يمثلها من القانون المقترح، وتشديدها على إعادة النظر فيه.

أما الصحفي أحمد الدافري، فنبه إلى أن حق الوصول إلى المعلومة لا يهم الصحفيين فقط، بل يهم بالدرجة الأولى المواطنين العاديين، كون أن الصحفيين عليهم الوصول إلى المعلومات عبر مصادرهم وطرقهم الخاصة وعدم الاعتماد على التواصل الرسمي مع المؤسسات فقط.

وأورد الدافري أن هناك جهات تتعامل مع المعلومات بسوء نية وبمبدأ المصلحة الشخصية، ومن بينها جهات إعلامية، داعيا إلى تنمية الوعي العام بالحق في الوصول إلى المعلومة وبضرورة حسن التعامل معها بما يخدم الصالح العام لا المصالح الشخصية.

وعقب انتهاء مداخلات مؤطري الندوة تم فسح المجال للحاضرين للإدلاء بمداخلاتهم، والتي انصبت في مجملها حول التأكيد على ضرورة ضمان الحق في الوصول غلى المعلومة لجميع المواطنين، وعلى الطابع الحقوقي لهذا المبدأ الدستوري، وأيضا على كون ضمان الحق في المعلومة يسهم في تجويد الممارسة الإعلامية من جهة، وتفعيلا لمبادئ الشفافية والنزاهة وحماية الحقوق من جهة أخرى.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/05/26/719946.html

حكاية شهيد.. محاولة لتأريخ قضية كمال عماري

عرفت مدينة أسفي كغيرها من المدن والأرياف المغربية انخراطا قويا لساكنتها في الحراك الشعبي الذي انطلق في بلدنا الحبيب بتاريخ 20 فبراير من سنة 2011، متأثرا برياح الربيع العربي ومستلهما حراكه ووهجه من التجربتين التونسية والمصرية . وفي هذا السياق تألق أحرار مدينة أسفي وسجلوا تفاعلا متميزا مع المطالب الاجتماعية والسياسية المرفوعة من طرف نشطاء حركة 20 فبراير، الداعية إلى محاربة الفساد والاستبداد والمنادية بالتنمية الاقتصادية وتمثل المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. حيث خرجت المدينة كغيرها من المدن الأخرى في عشرات من التظاهرات السلمية كانت من بينها المسيرة الاحتجاجية السلمية المنظمة عصر يوم الأحد 29 ماي 2011 بحي دار بوعودة، والتي شارك فيها مجموعة من نشطاء حركة 20 فبراير وكان من بينهم قيد حياته الشهيد كمال عماري، الذي دأب على المشاركة في جميع الأشكال النضالية المنظمة بالمدينة.

هكذا وبعد انتهاء المسيرة المعلومة، وبينما هو متوجه إلى عمله كحارس ليلي بميناء آسفي، فوجئ بسبعة أفراد من عناصر الأمن بزي مدني استفردوا به في شارع عبد الرحمن الوزاني المعروف بشارع دار بوعودة، وبعد الاشتباه في كونه كان من المشاركين في المسيرة، قاموا بضربه ضربا مبرحا وفي شتى الأماكن الحساسة وتمكن من الإفلات منهم والابتعاد لعدة خطوات، حيث لحقوا به من جديد، وقاموا بطرحه أرضا فأشبعوه ركلا وضربا بالهراوات بشكل عنيف وغير متحفظ وذلك لعدة دقائق، ليصاب بعدة كدمات في جميع أنحاء جسمه، كما قاموا بضرب وتهديد كل من حاول تخليصه منهم، ثم تركوه ملقى على الأرض. وبعد أن استجمع قدراته، رجع أدراجه إلى بيته. واتصل بزملائه في حركة 20 فبراير الذين بادروا لتصوير الإصابات التي تعرض لها وإلى الاستماع لشهادته في الموضوع. ونظرا لتفاقم حالته الصحية، فقد توجه بتاريخ 31/05/2011، إلى عيادة أحد الأطباء المختصين في جراحة العظام والمفاصل، الذي قام بفحصه، ووصف بعض الأدوية له، ثم عاد الشهيد ليراجع طبيبا آخر يوم 01/06/2011، ولتسلم له وصفة طبية ثانية.

لكن بحلول مساء يوم 01/06/2011، أصبحت حالته الصحية متدهورة جدا، مما استدعى نقله إلى مصلحة المستعجلات بالمستشفى الإقليمي بآسفي حيث فارق، رحمه الله، الحياة في صبيحة اليوم الموالي.

كمال شهيد حراك الشباب المغربي

فوجئ المغاربة قاطبة يوم 02 يونيو 2011 بالبيان الصادر عن شبيبة العدل والإحسان بمدينة أسفي يعلن من خلاله خبر وفاة الأخ كمال عماري على الساعة الثانية زوالا، مشيرا إلى أنه ناشط بحركة 20 فبراير بأسفي وعضو شبيبة العدل والإحسان، وذلك على إثر جروح خطيرة في الرأس وعلى مستوى الركبة والعين والتي تعرض لها أثناء مشاركته بالمسيرة التي دعت لها حركة 20 فبراير بالمدينة يوم الأحد 29 ماي 2011، محملة المسؤولية للدولة وللأجهزة الأمنية المحلية وداعية كل الفاعلين الحقوقيين المحليين والوطنيين والدوليين لتبني ملف الشهيد واعتبار هذا الملف انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وجريمة بشعة ضد الإنسانية.

وفي نفس اليوم أصدرت حركة 20 فبراير بأسفي بيانا تنعي من خلاله شهيدها كمال عماري محملة المسؤولية للأجهزة الأمنية بدءا من وزير الداخلية إلى أصغر موظف بها، معلنة بأن كمال عريس الشهداء وأنه حي لم يمت.

موقف الهيئات والمنظمات الحقوقية من الملف

موقف الائتلاف المغربي لحقوق الإنسان

في نفس اليوم الذي استشهد فيه كمال عماري، صدر عن الائتلاف المغربي لحقوق الإنسان بيانا يعلن من خلاله تضامنه مع حركة 20 فبراير في وفاة عماري، ومدينا بقوة الاعتداءات الهمجية التي أدت إلى استشهاده وإصابة العديد من النشطاء، ومطالبا بفتح تحقيق عاجل ونزيه في جريمة القتل والاعتداءات المتكررة التي شهدتها مختلف التظاهرات التي عرفها المغرب لتحديد المسؤوليات وترتيب الجزاءات حتى لا يظل منتهكو حقوق الإنسان بعيدين عن المساءلة وإفلاتهم من العقاب، ومؤكدا تضامنه ودعمه الكامل لمختلف الأشكال الاحتجاجية السلمية والحضارية التي تمارسها حركة 20 فبراير، ومنددا باستخدام السلطات للعنف ولجوئها إلى أساليب القمع والتخويف في حق مواطنات ومواطنين يعبرون بشكل سلمي وحضاري عن مطالبهم المشروعة في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، معلنا في ختام البيان بعد تقديمه التعزية لأسرة الشهيد وللشعب المغربي مشاركته في المسيرة التي دعا إليها المجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير يوم 5 يونيو 2011 بالعاصمة الرباط.

كما ناشد الرأي العام الدولي وخاصة الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ مواقف حازمة من انتهاكات حقوق الإنسان الماسة بالحقوق والحريات بالمغرب.

وجدير بالذكر أن هذا الإئتلاف الحقوقي يضم 17 جمعية حقوقية ومدنية والمتمثلة في المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، المرصد المغربي للسجون، منظمة العفو الدولية– فرع المغرب –، جمعية عدالة، الجمعية المغربية للنساء التقدميات، الجمعية المغربية للدفاع عن استقلال القضاء، منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، المركز المغربي لحقوق الإنسان، المرصد المغربي للحريات العامة، منظمة حرية الإعلام والتعبير، الهيئة المغربية لحقوق الإنسان، الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، منتدى المواطنين، الهيئة الوطنية لحماية المال العام بالمغرب.

موقف منظمة التحالف الدولية

وبتاريخ 03 يونيو 2011 توجهت منظمة التحالف الدولية–قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع المحامية سميرة كزاز من هيئة بروكسيل إلى مدينة أسفي للتحقيق في ملابسات وفاة الشاب كمال عماري الذي مات في ظروف مقلقة حسب وصفهم، حيث تمكن المراقبون من لقاء إخوة كمال عماري وتنسيقية حركة 20 فبراير بالمدينة وخلصوا إلى معطى مفاده أن الأجهزة الأمنية هي المسؤولة عن تعذيبه وتعريضه للضرب المبرح مما جعل حالته الصحية تتدهور وبالتالي يلقى حتفه يوم 02 يونيو 2011. وقد دعت في آخر تقريرها السلطات المغربية إلى وقف كل مظاهر العنف ضد أعضاء حركة 20 فبراير واحترام حقهم في التجمع والتظاهر وحرية التعبير.

موقف المرصد المغربي للحريات العامة والوسيط من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان

بعد مرور 14 يوما عن مقتل الشهيد كمال عماري صدر عن المرصد المغربي للحريات العامة والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان يوم الخميس 16 يونيو 2011 بالرباط تقريرا بشأن ملابسات وفاة عماري وتداعيات الاعتداء على المتظاهرين يوم 29 ماي 2011 بأسفي، حيث خلص التقرير الذي أعده فريق للتقصي والمكون من الأساتذة خديجة المروازي الكاتبة العامة لمركز الوسيط من أجل الديمقراطية وحسن السملالي ويوسف غويركات، إلى كون الاعتداء العنيف الذي تعرض له الفقيد عماري من طرف رجال الأمن هو السبب المباشر وراء موته.

وقد أشار معدوا هذا التقرير إلى أن أهم المعطيات والخلاصات التي وصلوا إليها، تمت صياغتها بناء على إعمال تقنيات الاستماع الفردي والجماعي لمختلف الشهادات المتعلقة بملابسات القضية وتشمل أقوال الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بأسفي، وأقوال والي جهة دكالة عبدة، وأقوال المندوب الإقليمي لوزارة الصحة، وكذا الاستماع إلى شهادات عائلة الفقيد عماري، والشهود الذين عاينوا واقعة الاعتداء عليه، وعينة من الضحايا الذين تعرضوا للاعتداء والاختطاف بالإضافة إلى الاستماع أيضا إلى عينة من الفعاليات المحلية المدنية والسياسية والنقابية، فضلا عن تصريحات لعدد من المواطنين بمدينة أسفي.

ليختتم التقرير بتوصيات أهمها، ضرورة العمل على كشف الحقيقة كاملة في ظروف وفاة كمال عماري وتحديد المسؤوليات في ذلك مع اتخاذ جميع الإجراءات القانونية لمساءلة مرتكبي الاعتداءات والتعذيب والاختطاف والحجز يوم 29 ماي 2011 مع تحريك المتابعات في مواجهة المتورطين في ارتكاب هاته الأفعال، والعمل على فتح تحقيق لتحديد المسؤوليات على مستوى القرار الأمني في مختلف مسؤولياته، بخصوص الإفراط في استعمال القوة وما رافقه من اعتداء واختطاف واحتجاز وتعذيب ومعاملات مهينة وحاطة بالكرامة.

موقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وفي نفس السياق وبعد مرور ثلاثة سنوات عن استشهاد كمال عماري جاء على لسان السيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي قدم تقريرا أمام مجلس البرلمان يوم الاثنين 16 يونيو 2014، يرصد من خلاله خلاصة عمل المجلس خلال الفترة الممتدة من مارس 2011 إلى غاية متم سنة 2013. وفي سياق حديثه عن وضعية حقوق الإنسان والحريات بالمغرب رصد التقرير تحت عنوان "الحق في التظاهر السلمي" عددا من حالات التوتر التي ترتَّبتْ عنها انتهاكاتٌ لحقوق الإنسان ومنها أحداث أسفي خلال شهر ماي من سنة 2011.

وهكذا أقر التقرير بالاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة مما تسبب في بعض الحالات في المس بالحق في الحياة (آسفي وآسا) والمس بالسلامة البدنية لبعض المحتجين. وبصرف النظر عن خلفيات وسياقات ومرامي هذا الإقرار الواضح والمباشر، فإنها المرة الأولى التي تعترف فيها مؤسسة رسمية (المجلس الوطني لحقوق الإنسان)، وأمام البرلمان، بمسؤولية الدولة في وفاة الشهيد كمال عماري في أسفي يوم 2 يونيو 2011 بعد أن تعرض للاعتداء من طرف القوات العمومية.

وقال التقرير أن المجلس سجل تنظيم 23121 تجمعا ومظاهرة سنة 2011، وسجل أيضا 20040 تجمعا وتظاهرة سنة 2012 غطت كل التراب الوطني، كما لاحظ أنها حافظت على طابعها السلمي ولم تشهد عنفا إلا في حالات معزولة وناذرة.

المساطر القانونية والقضائية التي سلكتها هيئة دفاع الشهيد وموقفها من القضية

في نفس اليوم الذي أعلن فيه عن وفاة الشهيد كمال عماري سارعت هيئة الدفاع و ن ورائها أسرة الضحية إلى تقديم شكاية بخصوص الوقائع المشار إليها أعلاه إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بأسفي، الذي قام بتكليف نائبين من نوابه للقيام بمعاينة جثمان الشهيد بالمستشفى الذي كان يرقد به عشية اليوم الثاني من يونيو 2011، وتحرير محضر بهذه المعاينة، ثم أعلن عن تكليف مركز الطب الشرعي التابع للمستشفى الجامعي ابن رشد بإجراء تشريح طبي على الضحية، وهو الأمر الذي تم في يوم الوفاة ليلا.

وفي اليوم الموالي للوفاة تقدم فريق الدفاع بطلبين لإجراء خبرة طبية على الضحية أمام المحكمة الابتدائية بأسفي وأمام المحكمة الإدارية بمراكش –باعتبارها المختصة ترابيا– لكن المحكمتين معا قضتا بعدم قبول الطلب، ليتم الموافقة على استخراج جثمان الشهيد ليدفن بمشاورة مع أسرته بتاريخ 04 يونيو 2011، بعد وعد رسمي من النيابة العامة على أنها ستمكن الدفاع وعائلة الشهيد من نسخة تقرير التشريح فور التوصل به، إلا أن النيابة العامة خلال يوم 06/06/2011 أصدرت بلاغا عبر وسائل الإعلام الرسمية تقدم فيه مستخلصا مجتزئا من خلاصات التقرير، وتعلن فيه عن تكليف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالقيام بإجراء بحث تمهيدي في القضية.

وبعد فترة تناهز السنة على وقائع الحادثة، أحال الوكيل العام الملف على قاضي التحقيق –الملف عدد 280/2011– ليباشر التحقيق ضد مجهول من أجل تهم العنف العمدي المؤدي للوفاة دون نية القتل والعنف العمدي.

وقد أكدت هيئة دفاع الشهيد في بلاغاتها الثلاثة السابقة بمناسبة تخليد ذكرى استشهاده السنوية في الندوات الإعلامية، التي نظمتها لإطلاع الرأي العام بمستجدات الملف، على متابعتها لمسار التحقيق عن كثب، بتسجيل حضورها طرفا مدنيا، وبأنها منعت من الحصول على نسخ من وثائق الملف، بما في ذلك محاضر الشرطة وتقرير التشريح الطبي، وغيرها من الوثائق، كما تخوفت من مسار التحقيق الذي عرف عدة جلسات لمدة أربع سنوات، حيث استمع فيها قاضي التحقيق لمجموعة من الأشخاص، دون أن يخرج بخلاصات ومستنتجات في القضية، ودون توجيه أي إجراء من إجراءات البحث والتحقيق ضد أي من رجال القوة العمومية رؤساء ومرؤوسين رغم أن تقرير المجلس الوطني يشير صراحة إلى مسؤولية عناصر أجهزة الأمن ورؤسائهم.

كما أشارت هيئة الدفاع إلى أن جريمة الاعتداء على الشهيد كمال عماري، هي جريمة دولة تتضمن المس بالحق في الحياة وفي السلامة الجسدية والتعذيب، وانتهاك الحق في الانتماء والحق في التعبير والحق في الاحتجاج السلمي، وهي جرائم سياسية بعضها لا يسقط بالتقادم وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي المغربي، مصرة على كشف الحقيقة كاملة وتحديد المسؤوليات الفردية والمؤسسية ومحاكمة الجناة وكل المتورطين في القضية أمام قضاء مستقل ونزيه مع توفير كافة الضمانات لمحاكمة عادلة. ملوحة بأنه في حالة استنفاد جميع إمكانات الحصول على الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر أمام المؤسسات الداخلية، إمكانية لجوء عائلة الضحية للمؤسسات الدولية المختصة، كما حملت المسؤولية للجهات القضائية المتدخلة في الملف وللسيد وزير العدل والحريات ولجميع السلطات العمومية المغربية في كل انحراف يعرفه مسار الملف، وفي كل إجراء من شأنه طمس الحقيقة والإنصاف.

http://agapress.com/%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D9%87%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D9%85%D8%A7/

محمد الصبار يترافع من أجل إسناد مهمة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في ختام أشغال الندوة الدولية المنظمة أول أمس الاثنين بالرباط حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب :التحديات والممارسات الفضلى"،على أهلية مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للقيام بدور الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، مقدما بذلك تصور المجلس بشأن نموذج هذه الآلية ومهامها وسلطاتها ومكوناتها، وهو التصور الذي تلقفته مكونات المجتمع الحقوقي والمدني كأرضية أولية معلنة على ضرورة تعميق النقاش بشأنه . ففي مرافعة قوية ارتدى فيها الصبار البذلة المهنية للمحامات التي انفصل عنها مؤقتا متفرغا لمهمة الأمانة العامة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قدم تصورا حول الآلية الوقائية الوطنية ، وساق تسعة عشرة (19) مبررا وصفها بنقط القوة التي تدفع في اتجاه جعل المجلس المؤسسة التي تحتضن هذه الآلية ، على اعتبار أن المجلس يستوفي الشرط الذي يضعه البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والذي يوصي الدول الأطراف بأخذ مبادئ باريس بعين الاعتبار بمناسبة إنشاء الآليات الوقائية الوطنية ،قائلا"إن المجلس الوطني يستوفي هذا الشرط بالنظر إلى اعتماده من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كمؤسسة موافقة لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، بل و نتيجة ولايته الواسعة في مجال حقوق الإنسان ولتعددية تشكيلته واستقلاله وأساسه الدستوري ، رتب ضمن مؤسسات درجة "أ" منذ 2011". وأضاف الأمين العام مبرزا أن المجلس يتوفر على آليات جهوية تمكنه من تحقيق حماية القرب ، ذلك أن اعتماد المجلس الوطني في تركيبته على 13 لجنة جهوية لحقوق الإنسان تضمن له تواجدا في جميع أنحاء التراب الوطني وتتبعا منتظما على أساس مقاربة محلية، فضلا عن أن المجلس راكم على مدى 25 سنة من تواجده تجربة متطورة في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب حيث قام بالعديد من الزيارات لأماكن الحرمان من الحرية توجت بإصدار العديد من التقارير تضمنت توصيات توخت تحسين ظروف الإيواء بالمؤسسات السجنية ومراكز حماية الطفولة والمستشفيات العقلية. وأشار في هذا الصدد إلى أن تجربته على هذا المستوى عززت معرفته بخصوصيات نظام السجون وبالوساطة والتفاوض مع السلطات المعنية، وأكسبته مصداقية لدى السلطات العمومية والمجتمع المغربي، بل مصداقية المجلس الوطني جعلته يكتسب اعتراف العديد من الأطراف الموثوقة من قبيل المقرر الخاص المعني بمناهضة التعذيب ، خوان ماندیز ، كما حاز على اعتراف الفريق المعني بالاحتجاز التعسفي ومقررة لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وأعلن الصبار أن إسناد مهمة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب إلى المجلس سيمكن من توسيع مراقبة عمل الألية الوقائية من طرف لجنة التنسيق الدولية التي ستقيم احترام المؤسسة الوطنية لالتزاماتها بموجب البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب، كما سيعزز استقلال أعضاء الآلية الوقائية الذين سيستفيدون بالتبعية من الضمانات المتعلقة بحصانتهم بمناسبة ممارستهم لمهامهم. لكن نقط القوة هاته التي يحوز عليها المجلس ليست كافية للاضطلاع بمهمة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، حيث كشف الأمين العام في ترافعه، أن إسناد المهمة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ينبغي أن يرتكز على اساس تشريعي ، حيث يجب أن يتم إقرار القانون الخاص بالصيغة الجديدة للمجلس المنصوص عليها دستوريا ، والقيام بتعديلات هيكلية ، تتمثل في إحداث بنية منفصلة داخل المجلس الوطني تقوم بمهام الآلية الوقائية بشكل متميز عن الدور الحمائي الذي تلعبه المؤسسة الوطنية،مع ضرورة امتثال هيكلة وتركيبة الآلية الوقائية لمقتضيات البرتوكول الاختياري ولاسيما من حيث الكفاءة وتعدد الاختصاصات وتنوع تكوين أعضائها واحترام مقاربة النوع. واقترح الصبار أن يتم اعتماد مسلسل تعيين الآلية الوطنية لمقاربة تشاركية شفافة وإدماجية من خلال إشراك جميع ألأطراف المعنية وتنظيم حلقات تشاورية بمساعدة وخبرة اللجنة الفرعية الأممية للوقاية من التعذيب، هذا ضرورة إمداد المجلس الوطني بموارد مالية إضافية وكافية خاصة بالآلية الوقائية الوطنية التي تتولى إدارتها بصفة مستقلة. لكن هذا التوصر الذي طرحه الصبار ووجه بملاحظات من قبل ممثلي هيئات المجتمع المدني المشاركة في هذه الندوة ، إذ أبدت كل من رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف مصطفى المانوزي، و بلعيد بودريس عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وخديجة لمروازي عن جمعية الوسيط للديمقراطية وحقوق الإنسان، تخوفهم اتجاه مسألة الاستقلالية ، مبرزين أن احتضان المجلس الوطني لحقوق الإنسان يمكن أن يمس باستقلالية الآلية ، مشيرين أن مسألة الموارد المالية قد تشكل شوكة في مسار استقلالية هذه الآلية اتجاه السلطات. في حين أكدت جميلة السيوري على ضرورة العمل على وضع سيناريوهات لاختيار كيفية إقرار الآلية ووضع ضمانات لأعضاء اللجنة المكلفة بالوقاية من التعذيب، فيما أكد لحبيب بلكوش عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تبني نهج التعيين في اختيار أعضاء الآلية وذلك حتى يتم ضمان الأخذ بمعيار الكفاءة في اختيار أعضاء الآلية . فنن العفاني

http://afananema.blogspot.com/2015/05/blog-post_16.html

Signature de 50 accords de partenariat entre la DIDH et les associations partenaires entre 2012 et 2014

7474-19

La délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH) a conclu, durant la période 2012-2014, une cinquantaine d'accords de partenariat avec des associations opérant dans le domaine des droits de l'Homme dans les différentes régions du Royaume, pour une valeur totale plus de 6,296 millions de dirhams, rapporte la MAP.

Durant la période 2012-2013, la DIDH a conclu 26 accords de coopération avec des associations, sur un total de 87 projets qu'elle a reçus, pour une enveloppe financière de 2.521.250 dirhams, a annoncé le directeur du dialogue et des partenariats nationaux au sein de la délégation, Hamid Benchrifa, lors d'une rencontre de communication organisée par la DIDH avec les associations partenaires.

La délégation interministérielle aux droits de l'Homme a également conclu, durant la période 2013-2014, 24 accords de partenariat, sur un total de 170 projets reçus, avec une enveloppe financière de 3.774.900 dirhams, a-t-il ajouté, notant que 92% de ces projets ont été lancés.

M. Benchrifa a indiqué que la société civile est devenue un acteur majeur dans les domaines liés aux droits humains, en raison de sa connaissance des questions de droits qui se posent et son action sur le terrain dans ce domaine, soulignant que les réalisations du Maroc dans le domaine des droits de l'Homme sont le fruit des efforts de la société civile, de l'Etat et des institutions nationales, notamment le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Les accords de partenariat cités couvrent différents domaines de droits humains, notamment la formation des formateurs et le renforcement des capacités des acteurs sociaux dans le domaine d'animation, de sensibilisation, de plaidoyer, des techniques de veille et d'élaboration des rapports, ainsi que la promotion du réseautage entre les associations et les mécanismes de suivi des politiques publiques et l'intégration de la dimension des droits humains dans les projets régionaux.

Ces partenariats concernent également le renforcement des capacités de la société civile dans le domaine de l'interaction avec les instances conventionnelles et l'élaboration de rapports parallèles, outre le suivi du processus d'élaboration des textes relatifs aux instances des droits de l'Homme prévues dans la Constitution 2011. Selon un document distribué à cette occasion, cette rencontre de communication vise à renouveler l'esprit et la philosophie du partenariat entre la délégation et les associations de la société civile, en vue de réaliser les objectifs communs à travers le partage d'expériences et des meilleures pratiques.

7474-4

Conférence d'El Yazami à Sofia

"Le Maroc et la Bulgarie, en tant que nouvelles sociétés d'immigration et pays en voie de consolidation démocratique, doivent travailler de concert à l'élaboration d'un universalisme aux couleurs du monde", a déclaré M. Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme lors d'une conférence qu'il a animée mardi à l'Université de Sofia St . Kliment d'Ohrid sous le thème "Droits de l'Homme dans un monde globalisé, quels enjeux?". M. El Yazami a souligné que les droits de l'Homme sont désormais une préoccupation mondiale incontestable et une variable centrale des relations internationales, ajoutant que la question des droits de l'Homme a gagné en importance et en acuité, ce qui a eu pour effet de mettre en lumière le rôle fondamental des instances nationales de régulation et de monitoring des droits humains et donné naissance à un réel débat au sein de la société civile des différents pays.

FEMMES D'AFRIQUE, FEMMES DE DEMAIN

Pour sa 18e édition, le Festival Gnaoua et Musiques du monde a continué sa réflexion autour du thème « Femmes d'Afrique : créer, entreprendre », dans le cadre de son Forum initié par le **Conseil national des Droits de l'Homme.** De nombreuses professeures, artistes, anthropologues, chefs d'entreprises et militantes se sont réunies pour souligner le rôle majeur de la gent féminine dans le développement du continent africain. Actrice de l'économie et présente dans tous les domaines, la femme porte aujourd'hui l'avenir sur ses épaules. Une responsabilité que le patriarcat des sociétés modernes va devoir accepter par le biais de politiques en faveur d'une égalité entre les sexes. Sous forme de table ronde, les deux matinées de Forum se sont penchées sur des points notables comme la politique, la famille, le travail ou encore la création. 20 femmes de 7 pays africains ont ainsi pu croiser leurs expériences, échanger avec le public, mais surtout enrichir la position centrale de la femme dans les sociétés à venir. Le mot d'ordre : créer une plateforme pour que les femmes africaines soient plus interconnectées. « Tout n'est pas parfait, il faut que l'Afrique se le dise. L'eldorado n'est pas ailleurs, mais ici. Cette fragilité économique fait que nos sociétés sont tournées vers ailleurs. Or nous devons désormais asseoir nos initiatives en étant solidaires, construire notre continent avec nos propres mains. La femme est l'initiatrice de cette révolution de la pensée », a souligné Mme Awa Meité, créatrice et directrice du Festival Daoulaba.

L'éveil de l'Afrique

D'une seule et même voix, les invitées se sont entendues à dire que les différences de niveau socio-économique entre les pays africains se reflètent dans la situation de la femme. Ses droits, son accès aux soins, la scolarisation des filles, tous ces aspects sont influencés par ces mêmes écarts socio-économiques. « La condition de la femme doit être présentée à l'échelle du continent et non plus par pays. Il n'y a pas de problèmes nationaux, mais universels. Et ce, quel que soit le continent. L'humain n'a ni couleur, ni sexe, ni origine. Les droits de l'Homme s'appliquent à tous », a insisté Mme Marietou Mbaye, écrivaine sénégalaise. Malgré ce constat peu flatteur, ces grandes érudites ont tempéré leurs propos en affirmant que des changements s'opéraient un peu partout. La crise économique a notamment bouleversé les schémas sociaux établis, en valorisant la femme dans la sphère du travail, et plus généralement sa participation sociale dans tous les domaines. En d'autres termes, le salariat féminin s'affirme toujours plus.

« Maintenant que nous sommes présentes dans les domaines économiques, il faut que le cadre juridique, nos politiques, suivent cette évolution pour redessiner notre statut dans la société. Une place à l'égal de l'homme, les systèmes familiaux et sociaux basés sur le patriarcat sont à repenser », a déclaré Mme Nadia Salah, directrice des rédactions Groupe Eco-Medias.

Le monde de la création

D'une manière plus personnelle, les convives sont revenues sur leurs parcours et les événements qui ont marqué leurs combats de femmes dans les médias, les arts, l'entrepreneuriat ou la littérature. Parfois dans une quête de reconstitution de soi, de résistance ou tout simplement dans le besoin de retrouver son identité. Les femmes africaines, très présentes dans les domaines de la création, poussent les sociétés à sortir des sentiers battus. Elles portent un regard nouveau et nécessaire pour la transformation du continent et donc, sa prospérité en termes de valeurs humaines. Et comme l'a si bien dit Mme Oumou Sangaré : « Sachez les hommes, que les femmes veulent juste vous aider ». À bon entendeur.

http://lnt.ma/femmes-dafrique-femmes-de-demain/

DROITS DE L'HOMME: LA TUNISIE INTÉRESSÉE PAR L'EXPÉRIENCE MAROCAINE

Le **Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH)** accueille, ce lundi 25 mai à Rabat, une délégation tunisienne de l'Instance vérité et dignité (IVD) que préside la militante Sihem Ben Sedrine.

La délégation tunisienne, composée de six membres, sera reçue par le secrétaire général du CNDH (Conseil national des Droits de l'Homme), Mohamed Sebbar, au premier jour de sa visite d'information qui durera cinq jours. Une visite destinée à s'enquérir de l'expérience du royaume en matière de promotion des Droits de l'Homme, notamment le rôle qu'a joué l'Instance équité et réconciliation (IER), a appris Le360 auprès du CNDH.

"Nous sommes ravis de travailler avec nos homologues tunisiens dans le cadre d'un partenariat renforcé", nous a déclaré un responsable du CNDH.
A noter que l'Instance vérité et dignité de Tunisie se prépare à lancer un processus de la justice transitionnelle, censée aboutir à une réconciliation nationale après la période de dictature. L'Instance est chargée d'examiner les violations des Droits de l'Homme et crimes économiques depuis 1955 jusqu'à décembre 2013.

http://www.le360.ma/fr/politique/droits-de-lhomme-la-tunisie-interessee-par-lexperience-marocaine-41033